حسبا فيان يقضي الراهن دينه وهذا المعنى لا يتصور في المشاع لان البدل لا يشيع
حقيقة الا على جزء معين انتهى اتقاني قوله فيصير كانه رهنه يوما ويوما تاجله
الاتقاني وكانه قاله رهنتك يوما ويوما لا وصرح وتوضح بذلك لا يصح الرهن
فكذا هذا انتهى قوله لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور وهذا على الاول انتهى قوله
ولانه الخ هذا على الوجه الثاني انتهى قوله والشيوع الطاري يمنع بقاء الرهن
وصورتها ان يوكل الراهن العدل ببيع الرهن كيف راى مجتمعا ومتفرقا فيبيع
بعض العين او بعض قليل فيه عشرون درهما قضته بعشرة دراهم فينكسر فيقضي
المرتهن نصف الثمن وهي حصة المضمون وتبقى حصة الامانة رهنا فيقطع حتى
لا يكون مشاعا انتهى اتقاني وكتبه ما بض فيا لذخيرة صورتها ان يرهن جميع الرهن
ثوبا سخا العقد في النصف وردته المرتهن انتهى قوله فاشبه الهبة فان الشيوع
الطاري لا يمنع بقاءها انتهى قوله وفي مثله يستوي الابتداء الخ فان قيل لو زوج الاب
امته من مكاتبه جاز ولا يبطل النكاح بموت الاب ولو تزوجت مكاتبها ابتداء لا يجوز قلنا
ان المكاتب لا يملك بسبب من الاسباب الملك فكذا بالولاية واذا تزوجته مكاتبها
ابتداء انما لا يجوز لان الملك ثابت لها من وجه ونكاح المملوك من وجه لا يجوز
انتهى معراج قوله فصار في معنى المشاع قال في الهداية وكذا اذا رهن
الارض دون النخل او دون الزرع او النخيل دون الثمر لان الاتصال يقوم
بالطرفين مقام الاصل ان المرهون اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز
لانه لا يمكن قبض المرهون وحده ثم قال وعند ابي حنيفة ايا خر ما ذكره الشارح
انتهى قوله فتكون الارض جميعها رهنا الخ قال الاكمل في مختصره ولا يجوز رهن
ثمرة في نخل ولا كرم ولا شجر حتى يجوزه ويسلمه الى المرتهن ولا رهن ذلك
دون ثمرته ولا رهنها دون الارض ولا رهن نخل ولا كرم ولا شجر في ارض دون
الارض وكذلك ان رهن زرعا في ارض دون الارض او رهن الارض دون الزرع
ولا يجوز رهن الارض دون ما فيها من نخل او شجر او كرم وكان في صحيح ابي هنا لفظ
الكرخي رحمه الله وذلك لان المرهون متصل بغيره ولا يمكن حبسه دونه فكان في معنى
رهن المشاع وذلك باطل لانه لا يتاتى القبض فيه وحده فكذا هذا لهذا المعنى انتهى
قال الاتقاني واما اذا رهن الارض واستثنى النخل بمواضعه جاز في قول لهم جميعا لانه
رهن ماسواه وذلك بغفة بحوزة مجاورة لمكان النخل فيصح فيها الرهن كذا
ذكر العتابي في شرحه انتهى قوله وهو مشغولة بملك الراهن اي وهو النخل انتهى
قوله ومجاورة ما ليس برهن لا يمنع الصحة قال الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره
وان قاله رهنتك هذه الدار واراد بها الارض او هذه القرية واطلق القول اطلاقا
ولم يخص شيئا دون شيء دخل البناء والنخل والشجر والكرم الذي في الارض في الرهن
وكذلك يدخل الزرع والوطية في الرهن ولا يشبه الرهن البيع لان الرهن لم يخرج
من ملك الراهن بعقد الرهن وخرج من ملك البائع في البيع وهذا قول لهم جميعا الى

هنا

هنا لفظ الكرخي في مختصره قالا العقد وردي في شرحه واما البناء والغرس فيدخلان في البيع
وهذا قولهم جميعا وان لم يتفقد صحة البيع الى دخوله فلان يدخلان في الرهن وصحته
متفقة عليه دخولها وليا واما الزرع والوطية فلا يدخل في البيع وتدخل في الرهن لما
بينا في الثمرة ان الرهن لا يصح دون ذلك ودخوله فيه لا يخرجه من ملك الراهن فلذلك
دخل تصحيحا للعقد انتهى اتقاني رحمه الله تعالى قوله سوى النخل يعني وما هو في معناها
مما هو متصل بما يبيع اتصالا قراريا كالبناء وقد تقدم فيما تقدم ان البناء والشجر يدخلان في
البيع بلا ذكر ولما كان حكم النخل وسائر الاشجار والبناء في البيع سواء المعنى الجامع فيها
وهو الاتصال قرارا اقتضى الشارح عليها استثنا النخل وهذا مما لا يخفى على احاد الطلبة
فضلا عن الشارح رحمه الله فلا تظن في كلامه والله تعالى اعلم انتهى كاتبه قوله والاستحقاق
بعضه الخ قال الشيخ ابو الحسن الكرخي فان رهن الارض بما فيها او الدار بما استحق
بعض الرهن نظر انه الى ما بقي فان كان يجوز ابتداء الرهن عليه وحده فهو
باق على الرهن بحصته من الدين وان كان ابتداء الرهن لا يجوز عليه بطل الرهن
كله الى هنا لفظ الكرخي رحمه الله ببعض ان كان الباقي مقدرا بقي الرهن فيه
وان كان شائعا بطل وذلك لان بالاستحقاق تبين ان المستحق لم يكن داخلا
في العقد فصار رهنا لما بقي فان كان مقدرا جاز والا فلا قال الامام الاسبيجابي
في شرح الطحاوي وان استحق بعض الرهن بعد صحته فانه ينظر ان كان الباقي بعد
ورود الاستحقاق بحال لو كان يجوز الرهن عليه ابتداء فلا يبطل الرهن فيه ويكون
الباقي محبوسا بجميع الدين ولكنه يكون محبوسا بحصته من الدين ان قسم الدين على
قيمته وقيمة ما استحق منه من حيث انه لو هلك الباقي يهلك بحصته من الدين وان
كان في قيمته وفاء بالدين لانه بهب جميع الدين بخلاف ما اذا رهن الباقي بالدين
ابتداء وفيه وفاء بالدين ولو كان الباقي بعد ورود الاستحقاق مما لا يجوز رهنه
ابتداء فانه يبطل الرهن انتهى اتقاني قوله ويمنع التسليم كون الراهن الخ
وكذا امتناعه في الوتا المرهون انتهى قوله وقالا سلمتها اليك فقالا المرتهن
قد قبلت انتهى غاية قوله فلا بد حتى يلقي المحل اي عنها ويدفعها انتهى قوله
اذا دفعها اليه لان الرهن ليس بمشغول بغيره ولا تابعا له فصار كرهن متاع في
دار اخاي بينه وبينه انتهى غاية قوله حتى قالوا اي قالوا لو رهنه دابة عليها
سرج ولجام ورسن وذلك للراهن دخل في الرهن لانه من توابعه فلا يصح افراده
بالرهن دونها انتهى اتقاني قوله والاستثنا من هو لاء منفذ واما الحر تعدم المالية
واما الماتون انتهى قوله او سببه اي سبب وجوبه انتهى ولكنه ما فضه فيه لون ونشر
مرتب انتهى قوله تما في الصوم والصلاة اي لو نذر بالصوم والصلاة والصدقة
يصح لانه التزام المطالبة بالقول فكذا الكفالة التزام المطالبة لا التزام الدين انتهى
قوله حتى وقع باطلا وكذا بعد حلوله الدرك لانه لا عهدة لوقوعه باطلا ولهذا لا يملك
حبسه قاله الكاكي انتهى قوله يعطي المرتهن للراهن ما شاء فان قال انا اعطيك فلما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)